

## صراع السلطة والفساد يضعان جنوب السودان على شفا الانهيار

جوبا 21 يوليو 2013- أصدر نائب رئيس دولة جنوب السودان المستقلة حديثاً ريك مشار، تحذيراً مبثوثاً للرئيس سلفاكير ميارديت، المدعوم من الغرب، بأن يتخلى عن منصبه، وتعهده بأنه سيسعى ليحل محله قبل أو بعد الانتخابات المقررة بحلول عام 2015.

هذا التهديد الذي أطلقه ريك مشار، الجنرال السابق في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأحد أباطرة أمراء الحرب الأهلية السابقة في السودان، من شأنه أن يزعزع الوضع أكثر في بلد غير مستقر، ليس له منفذ بحري، ومفلس تماماً، ويعاني حروباً حدودية وحركات تمرد داخلية لا يستطيع تحمل كلفتها.

انتقادات غربية :

من ناحية أخرى، انتقدت مجموعة من الناشطين الأميركيين، ساعدت على انفصال جنوب السودان، الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، واستشرأ الفساد الذي تمارسه الحكومة، والذي قد يؤدي إلى انهيار الاستقرار في البلاد. مجموعة «الخبراء» أو «القبائل» كما يطلق عليها، التي تتمتع بنفوذ لدى صناعات السياسة الأميركية، سعيت ولفترة طويلة لحماية جنوب السودان من انتقادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، لكنها فاجأت العالم قبل أيام قليلة برسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس سلفاكير، تقول فيها إنها لم تعد تستطيع السكوت عن العنف الذي تمارسه قوات الأمن ضد المدنيين، والصحافيين الذين ينتقدون الحكومة.

«لقد انضمنا إليكم في معركتكم ضد مثل هذه الانتهاكات التي مارسها عليكم نظام الخرطوم سنوات عديدة، لكن لا يمكننا غض الطرف عندما يصعب ضحايا الأسم جلادي اليوم»، وتمضي الرسالة قائلة إن «هذا العنف يشكل صدمة كبيرة، ويشمل الاغتصاب والقتل والسرقة وتدمير الممتلكات»، و«في حين أن الأشخاص العاديين في جنوب السودان لا يمكنهم الوصول إلى المستشفيات أو المدارس، فإن سارقى الأموال العامة يرسلون أطفالهم إلى المدارس الخاصة في الخارج، ويحصلون على أفضل الخدمات الطبية في العالم». وتخطب الرسالة سلفاكير انه «في فترة قصيرة جدا من رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت الزمن، أصبح اسم بلدك مرادفا للفساد».

هناك عدم رضا عن حكومة سلفاكير ينتشر على نطاق واسع، وذلك بسبب فشلها في توفير فرص العمل، والرعاية الصحية الكافية، والمدارس والمسكن والطرق، والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الرئيسية مثل الزراعة. فبعد عامين من الاستقلال لا يزال 50% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وترتفع معدلات الأمية، ويبلغ متوسط العمر المتوقع 42 عاماً.

ويعتقد خبراء المساعدات أن الوضع ينبغي ألا يكون بهذه الطريقة، مشيرين إلى أن منطقة الاستوائية غنية بالزراعة. ويؤكد معهد تنمية ما وراء البحار للتبادل الانساني أن «الإمكانات الزراعية في جنوب السودان هائلة، إذ تشمل هذه الإمكانات المحاصيل والبستنة والأسماك والثروة الحيوانية والغابات، وهذا من الناحية النظرية، ولهذا ينبغي ألا يكون هناك نقص في الغذاء».

وفي الواقع، يستورد جنوب السودان كل المواد الغذائية تقريباً، ويأتي معظمها من أوغندا، ويعتبر الجوع وسوء التغذية من المشكلات المستفحلة.

وتقول الأمم المتحدة وشركاؤها إن 2.3 مليون شخص سيحتاجون لمساعدات غذائية هذا العام، وسيتم توفير خدمات التغذية إلى 3.2 ملايين نسمة. وبعبارة أخرى فإن 4.6 ملايين شخص من جملة عدد السكان البالغ قدرهم 12 مليون نسمة يعانون انعدام الأمن الغذائي.

وفي ذات الوقت بلغ الإنفاق الحكومي على الزراعة في الفترة بين 2012-2013 5.2% فقط من الميزانية الوطنية، مقارنة بإنفاق ما يقدر بـ 25% على الخدمات العسكرية والأمنية. وتتفق الحكومة نحو نصف الميزانية على نفسها، معظمها على الرواتب، وعلى سيارات باهظة الثمن للوزراء.

فساد النخبة:

الفساد بين النخبة الحاكمة هو الأخر قضية من القضايا المؤرقة للبلاد، فقد اعترف سلفاكير بأن مليارات من الجنيئات السودانية تعرضت للاختلاس، وأنه دعا العام الماضي 75 مسؤولاً، لم يسلمهم، إلى أن يعيدوا ما اختلسوه. ولم تكن هناك اعتقالات في هذا الخصوص، على الرغم من تعليق هذا الشهر أنشطة وزيرين كبيرين على خلفية عملية احتيال مزعومة منفضلة، وتعاني هيئة مكافحة الفساد قلة الموارد المحلية، لدرجة أنها غير قادرة على دفع إيجار مكاتبها.

وتعرض الأجهزة الأمنية أيضاً للاتهامات من قبل «هيومن رايتس ووتش» و«صحافيين محليين، إذ يدعون أنها ترسمت خطى الخرطوم، واتخذت اتجاهها سلطوياً رقابياً بشكل متزايد على وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية، وجماعات الضغط في المجتمع المدني. وتمثل هذه الجماعات المعارضة الحقيقية الوحيدة في غياب أحزاب سياسية فعالة.

وهناك صراع شرس يدور رحاه في ولاية جونقلي الشرقية، تسبب في نزوح 20 ألف شخص هذا العام، بحسب تقديرات الأمم المتحدة. وتزداد المحنة الاقتصادية في البلاد سوءاً، والتي انعكست في تدابير التقشف الصارم، والاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية والقروض. وتثير التحذيرات التي أطلقها مشار المخاوف من حرب دامية جديدة بعد ثماني سنوات فقط. انتاب ريك مشار من نهاية أطول حرب أهلية في إفريقيا.

وكثيراً ما هدد شمال السودان بإغلاق خطوط الأنابيب الذي يمر عبره، رداً على ما يزعمه من دعم جنوب السودان للمتمردين الذين يقاتلون الخرطوم في الولايات الحدودية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتنفى جنوب السودان ادعاءات البشير.

وحيث أن النفط يشكل 95% على الأقل من عائدات حكومة جنوب السودان، يقول مراقبون في العاصمة جوبا، إن إغلاق أنابيب النفط من قبل حكومة شمال السودان قد يجعل بانهبان الدولة المنهارة أصلاً، وهو هدف يسعى إليه أيضاً البشير.

ويقول مشار في تصريح لصحيفة الغارديان من مكتبه في مجمع حكومي في جوبا إن حكومة الحركة الشعبية التي يترأسها سلفاكير لم تتمكن من تلبية توقعات الناس بعد انتهاء الحرب الأهلية 1983-2005 بتوقيع اتفاق السلام الشامل، والذي أدى إلى استقلال جنوب السودان.

ويدعي بأن سلفاكير قتل في استغلال الوقت كقائد منذ عام 2005 لبناء مؤسسات قوية، ومعالجة الفساد الرسمي، وإنشاء علاقة تعاونية مع الخرطوم. ويقول إنه بعد نحو عقد من الزمان فقد حان الوقت ليتخلى عن منصبه. ويرد قائلاً «عندما يكون الرئيس في السلطة فترة طويلة فمن الطبيعي أن يأتي جبل جديد»، ويضيف «ومن الطبيعي أن يفسح الرئيس المجال لغيره، وليس فقط لأنه كان سيناً». ويستمر مشار قائلاً «لكي نتجنب الاستبداد والديكتاتورية، فمن الأفضل أن نلجأ للتغيير، وقتنا محدود للغاية، لقد ظلت تعمل تحت سلفاكير فترة طويلة، أنجزت أفضل خدماتي كمرووس له، وأعتقد أن الوقت قد حان الآن للتغيير».

وحيث إن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات الأمن، يسيطرون على جميع المقاعد في البرلمان، عدا عدد قليل منها، فإن مشار يأمل أن يؤيد الحزب الحاكم ترشيحه للرئاسة قبل الانتخابات المزمعة، ما قد يضطر سلفاكير للتخلي في وقت مبكر أو يتخلى عن محاولة إعادة انتخابه.

وبدا مشار منزحاً من احتمال حدوث انقسام في الحركة الشعبية، ويقول «نأمل أن تتمكن من حل هذه المشكلة، حالياً هناك أربعة أشخاص عبروا عن رغبتهم في الترشح للرئاسة، من بينهم أنا والرئيس الحالي، ولا ينبغي أن يؤدي هذا إلى انقسام. نريد أن ننظم نقاشاً ديمقراطياً داخلياً، وأمل أن نستطيع البقاء معاً حزباً واحداً».

ولاءات متغيرة:

ريك مشار معروف بتاريخه الطويل في تغيير الولاءات، ففي تسعينات القرن الماضي اختلف مع زعيم الحركة الشعبية الراحل، جون قرنق دي مابوير، ليتحالف مع الخرطوم، قبل أن يعود مجدداً إلى حظيرة الحركة. وبينما ينتمي سلفاكير ومعظم قيادات الحركة الشعبية لقبيلة الدينكا، فإن قبيلة النوير التي ينتمي إليها مشار تشكل جزءاً كبيراً من الرتب المختلفة في الجيش.

هناك مرشح آخر يعلن استعداده للترشح وهي ريببكا نياندنج دي مابوير، أرملة قرنق، التي تشغل منصب مستشار رئاسي. وتكهن مراقبون في جوبا بأنها قد تضم جهودها إلى مشار في محاولته الإطاحة بسلفاكير.

وتقول إحدى الناشطات المحليات إن «الحكومة أصبحت غير متسامحة مع أي أصوات أخرى، لذلك فمن الصعب جداً انتقادها بشكل إيجابي»، وتضيف بابتسامة على وجهها موجهة حديثها للصحافيين «لا تسجلوا اسمي وإلا فلن تجدوني هنا في المرة القادمة».

ويتحدث عضو منظمة تمكين المجتمع المحلي من أجل التقدم، ادموند ياكاني، وهي منظمة مجتمع مدني مستقلة «إننا نواجه تحدياً كبيراً في التحول الديمقراطي، وما يحدث الآن هو أزمة قيادة سياسية يعانيها الحزب الحاكم، وهذا ينعكس بدوره في المجال العام، وتنتقل الأزمة إلى الدولة، وليست الدولة وحدها هي المريضة، وإنما ينتشر المرض في الحزب والنظام السياسي».

ويقول ياكاني إن «أفضل نتيجة لما يجري هو أن يحدث انقسام الحركة الشعبية، لأن ذلك من شأنه أن يعطي الناخبين خيارات أخرى في الانتخابات المقبلة، وعلى هذا الأساس سيكون لدينا توازنات سليمة»، وإلا فإن جنوب السودان سينحدر إلى الطريق القمعي نفسه، بحكم الأمر الواقع في الدول ذات الحزب الواحد، مثل زيمبابوي.

مادينج نغور، أحد الصحافيين والمعلقين البارزين في العاصمة جوبا، يعتقد أن جنوب السودان يدخل مرحلة حرجة، ويعلق على ذلك بقوله إن «الصراع على السلطة في الحزب الحاكم يقتل هذا البلد».

ريببكا قرنق .. أرملة زعيم الجنوب قرنق دي مابوير

ويضيف أن «السياسيين لا يفكرون إلا في أنفسهم وليس الصالح العام للبلد، قد يتوقف تصدير النفط مرة أخرى في الوقت الذي وصلت العلاقات الثنائية مع الخرطوم إلى ادنى مستوى، وإذا حدث هذا فقد تنهار هذه الأمة، وأمل ألا يحدث ذلك».

أحد سكان جوبا، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، يقول إن «كثيراً من الناس متشائمون بشأن الطريقة التي تسير بها الأمور، وأتذكر مرارة النضال من أجل الاستقلال، وستكون الخطوة المقبلة أكثر مرارة، لكنها أيضاً لا تمنح الذين حررونا مبرراً للجلوس على رؤوسنا»، ويضيف «هذا المجتمع عسكري للغاية، ونحن في حاجة إلى تغيير ثقافي وتغيير في المواقف، ولم تلب حكومة الحركة الشعبية التوقعات».

وويقول: تجاهلت القيم الأساسية لدينا، وليس هناك مساواة، ولا عدالة، لدينا موارد طبيعية كبيرة، لكنها تتركز في أيدي عدد قليل جداً من الناس». استثمرت كل من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، مثل بريطانيا التي ساعدت في التوسط من أجل اتفاق السلام الشامل، استثمرت بكثافة في جنوب السودان تحت قيادة سلفاكير.

المصدر: ترجمة: عوض خيرى عن «الغارديان»